اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات البطالة في العراق للمدة 2000 – 2021

م. مدركة ذنون يحيى
كلية الطب / جامعة الموصل
mudrikady@uomosul.edu.iq

م.د. شهلة سالم خليل العبادي
المعهد التقني / الموصل
الجامعة التقنية الشمالية
shahlaalbadee@ntu.edu.iq

The effect of some macroeconomic variables on unemployment rates in Iraq For the period 2000 - 2021

Mudrika Dhanun Yahya
Lecturer
College of Medicine/University of Mosul

Dr. Shahla Salem Khalil Al-Abadi
Lecturer
Technical Institute / Mosul
Northern Technical University

تاريخ استلام البحث 2022/6/29 تاريخ قبول النشر 2022/10/20 تاريخ النشر 2022/12/29

الملخص

لقد حضي موضوع البطالة بقدر كبير من الاهتمام في الامم النامية والمتقدمة من حيث البحث والتحليل، اذ عرفت البطالة على انها تلك الحالة التي تصف الافراد الذين لا يتمكنون من الحصول على فرصة عمل على الرغم من بحثهم عنها وامكانيتهم عليها وباي مستوى من الاجر. تكمن مشكلة البطالة في العراق بتزايد اعداد العاملين في القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص من استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة بسبب قلة اعداد المشاريع الانتاجية والخدمية رافق ذلك الانفتاح الاقتصادي على الخارج منذ عام 2003 وتدفق مختلف انواع السلع والخدمات الى الداخل وذلك ادى الى تسريح اعداد كبيرة من الايدي العاملة تبع ذلك ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية. تظهر اهمية البحث من الآثار السلبية التي تخلفها البطالة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، لذا فقد اعتمدت دراستنا على فرضية نصت على وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تسهم بتاثيرات متباينة في معدلات البطالة في العراق خلال المدة 2000–2021، ومن اجل اثبات فرضية البحث تم اعتماد نموذج قياسي تضمن عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تمثلت في قيم الناتج المحلي الاجمالي X_1 وعدد السكان X_2 ومعدل التضخم X_3 وقيم الانفاق الحكومي X_4 كمتغيرات مستقلة تؤثر في معدلات البطالة Y خلال المدة المذكورة، وفي دراستنا هذه تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات كان أهمها تعرض الاقتصاد العراقي الى عدة صدمات خارجية نتج عنها اختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي مما أدى الى تزايد معدلات البطالة فضلا عن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتعرض الاقتصاد العراقي لموجات تضخمية مرتفعة أدت إلى رفع تكاليف الانتاج الى المستوى الذي تعطل معه عمل جهاز الانتاج المحلي، رافق ذلك المنافسة الاجنبية لمختلف انواع السلع بعد عام 2003 والتي عكست آثارها في تسريح اعداد كبيرة من الايدي العاملة، لذا نوصي بدعم عمل القطاع الخاص وزيادة قيم التخصيصات الاستثمارية لانشاء مشاريع جديدة وتشغيل المشاريع المعطلة والحد من الاستيراد الاجنبي وتوظيف شركات الاستثمار المحلية في تحسين واقع البنى التحتية لما لذلك من دور بالغ الاهمية في خفض معدلات البطالة في العراق.

الكلمات المفتاحية: *بطالة، متغيرات اقتصادية كلية، موجات تضخمية*

Abstract

The issue of unemployment has received a great deal of attention in developing and developed nations in terms of research and analysis. Unemployment is defined as that condition that describes individuals who are unable to obtain a job despite their search for it and their ability to do so and at any level of wage. The problem of unemployment in Iraq lies in the increasing number of workers in the public sector and the inability of the private sector to absorb large numbers of labor due to the lack of numbers of production and service projects, accompanied by the economic openness to the outside since 2003 and the influx of various types of goods and services to the interior, which led to the layoff of large numbers of labor and the emergence of economic and social problems. The importance of the research appears from the negative effects that unemployment has on the economic and social reality of the country, so our study relied on a hypothesis that stipulated the existence of a number of macroeconomic variables that contribute to varying effects on unemployment rates in Iraq during the period 2000-2021, and in order to prove the hypothesis of the research was The adoption of a standard model that included a number of macroeconomic variables, which were represented in the values of gross domestic product X1, population X2, inflation rate X3, and government spending values X4 as independent variables that affect unemployment rates Y during the mentioned period. The Iraqi economy has been subject to several external shocks, resulting in an imbalance in the structure of the gross domestic product, which led to an increase in unemployment rates as well as economic openness to the outside world. After the year 2003, which reflected its effects in laying off large numbers of manpower, we recommend supporting the work of the private sector and Generating the values of investment allocations for establishing new projects, operating stalled projects, limiting foreign imports, and employing local investment companies in improving the reality of infrastructure, as this plays a very important role in reducing unemployment rates in Iraq.

Keywords: *unemployment, macroeconomic variables, inflationary waves*

المقدمة:

تعد البطالة واحدة من أهم المواضيع التي استحوذت على اهتمام الخبراء وصناع السياسات الاقتصادية لما لهذه المشكلة من تأثيرات كبيرة في تطور ورفاهية المجتمعات وهي ظاهرة وجدت في اغلب المجتمعات الانسانية في الماضي والحاضر ولا يكاد مجتمع على مر العصور يخلو منها. تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها اغلب دول العالم وهي أحد ابرز التحديات التي تواجهها اذ تسعى هذه الدول الى وضع سياسات وخطط لتوفير أكبر عدد من فرص العمل في ظل الارتفاع الكبير في اعداد العاطلين ومعرفة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في معدلات البطالة ولا سيما قيم الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان ومعدلات التضخم وقيم الانفاق الحكومي بهدف معالجتها والحد من خطورتها.

يعد العراق كغيره من دول العالم الذي يعاني من ارتفاع في معدلات البطالة منذ القرن الماضي فخلال المدة التي سبقت حدوث ازمة النفط وتحديداً في بداية عقد الثمانينات شهد العراق موجه واسعة من الاستثمارات الكبرى اسهمت وبدور كبير في تشغيل مزيد من الايدي العاملة وهبوط معدلات البطالة الى مستويات متدنية وبانتهاء عقد الثمانينات أخذت نسب البطالة بالتزايد لأن الدولة اصبحت عاجزة عن توفير فرص عمل بسبب تراجع ايراداتها وتزايد ديونها مما تسبب في تناقص استثماراتها وذلك انعكس في عدم امكانية اجراء اصلاحات اقتصادية، ومنذ عام 2003 شهد العراق انفتاحاً تجارياً على العالم الخارجي تسبب في دخول مختلف أنواع السلع التي نافست نظائرها المنتجة في الداخل حتى تعطلت اغلب المشاريع الاقتصادية وذلك فاقم مشكلة البطالة.

نستنتج مما سبق بأن دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية المذكورة آنفا والتي تؤثر في معدلات البطالة في العراق ولاسيما في ظل الاصلاحات الاقتصادية الحالية تستلزم استخدام طرق واساليب كمية تساعد في القياس والتنبؤ بمسار وحجم البطالة ومعدلاتها في المستقبل وأهم الوسائل اللازمة للحد منها.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيراتها في معدلات البطالة التي تمثل احد أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الاثار السلبية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن معرفة الوسائل التي تعظم دور بعض من هذه المتغيرات ذات الاثر الايجابي في التخفيف من حدة البطالة وتدنية تأثير المتغيرات ذوات الاثر السلبي واختيار السياسات الفعالة الواجب اعتمادها للحد من البطالة.

مشكلة البحث:

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاساسية التي تعيق تحقيق مسيرة التنمية الاقتصادية وتعاني منها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعد العراق واحد من هذه البلدان التي تعاني من هذه المشكلة التي عمقتها الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق من حروب وعقوبات اقتصادية دولية فضلاً عن وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي فاقمت المشكلة المذكورة آنفاً اذ تراجعت معدلات النمو وتدهورت الاوضاع الاقتصادية والمالية لاسيما بعد انخفاض عوائد الصادرات النفطية بسبب تراجع اسعار النفط وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار المحلي رافق ذلك الاستيراد الاجنبي لمختلف أنواع السلع التي بثت اثارها غير الايجابية والمتمثلة في تعطل اعداد كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وذلك أدى الى تزايد اعداد الافراد العاطلين عن العمل.

فرضية البحث:

تعد البطالة من المشكلات الاساسية التي تعيق تحقيق مسيرة التنمية الاقتصادية في معظم المجتمعات بسبب تأثرها بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذا يعتمد البحث على فرضية مفادها وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـــ قيم الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان ومعدل التضخم وقيم الانفاق الحكومي والتي تسهم بتأثيرات متباينة في معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث وكالاتي:

علاقة عدد السكان ومعدل التضخم طردية مع معدلات البطالة اما علاقة قيم الناتج المحلي الاجمالي وقيم الانفاق الحكومي تكون عكسية مع معدلات البطالة.

هدف البحث:

تعد البطالة من المشكلات التي تؤدي الى حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية في مختلف دول العالم النامي والمتقدم بسبب تأثر هذه الظاهرة بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذا يهدف البحث الى:

1. اعطاء صورة واضحة عن مفهوم البطالة وتفسيرها.
2. معرفة اسباب وانواع وآثار البطالة.
3. تقدير وتفسير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بـــ قيم الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان ومعدل التضخم وقيم الانفاق الحكومي في معدلات البطالة في العراق للمدة 2000-2021.

منهج البحث:

اعتمد البحث في منهجه على اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند الى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه والاسلوب الكمي الذي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

المبحث الأول
العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في البطالة

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاساسية التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية، اذ تواجهها أغلب بلدان العالم باختلاف مستويات تقدمها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعد العراق واحدا من هذه البلدان التي تعاني من هذه المشكلة التي عظمتها الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق من حروب وعقوبات اقتصادية دولية، لذا ارتأينا عرض أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

في عام 2010 اوضح عقون في دراسته عن اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة بين فيها أن الجزائر أحد دول العالم التي تعاني من مشكلة البطالة لما لها من تأثيرات سلبية عديدة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية، والتي ظهرت اثارها خلال عقد الثمانينات بسبب الازمات الخارجية التي تعرضت لها الجزائر والتي تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض عوائد الصادرات النفطية اثر انهيار اسعار النفط العالمية لذا فقد تراجعت معدلات الاستثمار، هدف البحث الى دراسة الاثار الاقتصادية للبطالة والتي تمثلت في ارتفاع عبء الاعالة بسبب انخفاض اعداد المنتجين وارتفاع اعداد المستهلكين وتدني المستويات المعاشية بسبب انخفاض الاجور لأن في زمن البطالة يتفوق عرض العمل على الطلب عليه، وفي هذه الدراسة استنتج الباحث بان البطالة تتسبب في الفقدان التدريجي للمهارات والخبرات التي تتمتع بها بعض الايدي العاملة بسبب البطالة، أما عن الاثار الاجتماعية لهذه المشكلة فأوضحها الباحث في اعتماد بعض العادات السيئة وانتشار الامراض النفسية فضلاً عن التفكك العائلي

والتي تشكل عبئاً على الموارد الاقتصادية للدولة، واوصى بضرورة زيادة قيم الانفاق الحكومي لانشاء مشاريع جديدة وتشغيل المشاريع المعطلة بهدف استيعاب الايدي العاملة العاطلة عن العمل (عقون، 2010، 68).

وفي عام 2017 اوضح سعود في دراسته عن تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق بأن البطالة باشكالها المختلفة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية على اختلاف درجة نموها وتطورها حتى اصبحت هذه المشكلة تمس استقرار المجتمعات وتماسكها ولاسيما في العراق لما لها من اثار اجتماعية وسياسية واقتصادية فهي تعد من المشكلات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية وقد تجددت هذه المشكلة في العراق عقب الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد من ثمانينات القرن الماضي التي عكست اثارها في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى بلغ معدل البطالة عام 2003 بـــ 28,10% من اجمالي عدد السكان، تمثل هدف البحث في دراسة اسباب ضعف مقدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الايدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه والساعية اليه بالاجر السائد، لذا فقد تزايدت معدلات الفقر واختل سوق العمل وعلى الرغم من سعي الدولة لتوظيف أكبر عدد ممكن من قوة العمل الا أن البلد لا يزال يعاني من بطالة، وفي هذه الدراسة اعتمد الباحث على فرضية مفادها وجود علاقة بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية منها الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو السكان ومعدل التضخم واوضح الباحث عدد من اسباب البطالة كان أهمها تدمير أغلب أنواع المشاريع في حروب عامي 1991، 2003 والانفتاح على العالم الخارجي ودخول السلع المستوردة وارتفاع معدل النمو السكاني وعدم مقدرة القطاع الخاص من استيعاب الفئة العمرية القادرة على العمل، وتم التوصل الى عدد من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة وثيقة بين معدل البطالة والمتغيرات المذكورة آنفاً، واوصى بانشاء مشاريع تنموية اساسية تستوعب مزيد من الايدي العاملة وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق نفس الغرض (سعود، 2017، 12).

وفي عام 2020 اوضح صالح ونايف في دراستهم عن اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في العراق بأن هذه الظاهرة أحد معوقات النشاط الاقتصادي التي تؤدي به الى اختلالات اقتصادية تنعكس باثار غير ايجابية في الهيكل الاقتصادي للبلد، وقد هدف البحث الى دراسة اثر عدد من المتغيرات الكلية منها الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي والتضخم في معدلات البطالة معتمدين في ذلك على فرضية مفادها وجود علاقة تأثير بين المتغيرات المذكورة آنفاً ومعدلات البطالة في العراق للمدة 2003 – 2018، وفي هذه الدراسة اوضح الباحث علاقة البطالة والنفقات العامة بأنها عكسية اذ تنخفض معدلات البطالة كلما ازدادت النفقات العامة للدولة ولاسيما في المجالات الاستثمارية لأنها تعد السبب الرئيس في توظيف أكبر عدد ممكن من قوة العمل، وفي العراق بلغ أعلى معدل نمو للانفاق الحكومي خلال المدة 2003 – 2014، رافق ذلك انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة، أما في المدة 2008 – 2018 فشهدت هي الأخرى ارتفاع في معدلات نمو الانفاق العام رافق ذلك ارتفاع في معدلات البطالة، ومنها استنتج الباحثان بان سبب ذلك يتمثل في كون الانفاق المذكور استهلاكياً لن يتسبب في تشغيل اعداد ملحوظة من الايدي العاملة، أما عن علاقة التضخم بالبطالة فقد اوضح الباحثان بانها عكسية اذ أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى انخفاض في معدلات البطالة في ظل غياب ظاهرة الركود التضخمي Stag-inflation، وشهد الاقتصاد العراقي الحالة المذكورة خلال المدة 2003 – 2018، واوصى الباحثان بضرورة وضع سياسة نقدية تمكن

البنك المركزي ومن خلال احتياطاته الدولارية أن يحافظ على استقرار سعر صرف الدينار التي عدت السبب المهم في خفض معدلات التضخم ورفع معدلات التشغيل (صالح ونايف، 2020، 18).

وفي عام 2020 نشر كل من حجي وعقراوي دراسة عن الاثار الاقتصادية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة في العراق اوضحا فيها بأن تأثير المتغيرات الكلية في البطالة اصبح محور اهتمام أغلب الاقتصاديين وصناع القرارات السياسية، وعلى الرغم من تباين نتائج أغلب هذه الدراسات ولاسيما في جانبها العملي الا أن جميعها اتفقت على وجود تأثير لعدد من المتغيرات الكلية في معدلات البطالة، وقد هدفت الدراسة الى تقدير وتفسير اثر كل من عرض النقد والانفاق الحكومي والاستثمار الاجنبي المباشر وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في معدلات البطالة في العراق للمدة 2003 – 2017، وفي هذه الدراسة اتضحت معنوية تأثير المتغيرات المذكورة في المتغير المعتمد باستخدام اساليب التحليل الاحصائي والقياسي واختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك في حين اظهرت نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين المتغيرات المذكورة ومعدل البطالة معنوية كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم ولم تظهر معنوية بقية المتغيرات الأخرى، ومنها استنتج الباحثان بان قيم الناتج المحلي الاجمالي من اكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثيرا في معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث، وأوصى الباحثان بضرورة توفير بيئة أمنية وسياسية مستقرة من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي يتناسب مع الزيادة الحاصلة في النمو السكاني وذلك يتم من خلال اقامة مشاريع جديدة او تأهيل مشاريع قائمة تسهم في استيعاب مزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل وهو أحد أهم وسائل خفض معدلات البطالة في البلد (حجي وعقراوي، 2020، 380).

وفي عام 2021 أوضح بن علي وآخرون في دراستهم عن اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة بأن معظم الاقتصادات النامية تواجه عدد من المشكلات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية أهمها البطالة التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية. تمثل هدف الدراسة في أن الجزائر لا زالت تعاني من هذه المشكلة حتى اصبحت من أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع الجزائري لأنها تشكل هدراً كبيراً للعنصر البشري وذلك هو نتيجة للازمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد المذكور خلال عقد الثمانينات والتي قادت به الى البطالة، أما عن اسباب البطالة فقد عزاها الباحثون في عوامل خارجية تمثلت في اعتماد الجزائر على عوائد صادرات النفط الخام ونقص مصادر تمويل المشروعات الاقتصادية وازمة المدفوعات الخارجية التي تعرضت لها الدولة بعد عام 1986، فضلاً عن نقص قوة العمل المدربة والمؤهلة وتدني مستويات تطورها في مختلف أنواع المهن والحرف، أما عن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدل البطالة فقد اوضحها الباحثون بأنها معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي والنفقات الحكومية، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة تبين وجود علاقة تأثير معنوية بين المتغيرات المذكورة ومعدل البطالة خلال مدة البحث وفي هذه الدراسة استنتج الباحثون بان تدني قيم الانفاق الحكومي والتخصيصات الاستثمارية احد اهم الاسباب المؤدية الى تناقص اعداد المشاريع الانتاجية والخدمية التي انعكست آثارها غير الايجابية في رفع معدلات البطالة، واوصوا بضرورة زيادة اعداد المشاريع الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال منحهم قروض وبشروط ميسرة وتسهيلات ادارية في انشاء مشاريع جديدة او تشغيل المشاريع المعطلة بهدف استيعاب مزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل (بن علي وآخرون، 2021، 45).

المبحث الثاني

مفهوم البطالة وتفسيرها

تشير أغلب الادبيات الاقتصادية بأن ظاهرة البطالة تعني وجود عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين به ولكن لا تتوفر فرص عمل لهم، وقد اعتمد المكتب الدولي للعمل BIT في الملتقى الدولي الثامن عشر عام 1982 تعريفاً للبطالة على انها أي فرد في سن العمل يعتبر بطالاً اذا توفرت فيه ثلاثة معايير هي:

- بدون عمل، أي لم تتاح له فرصة عمل.
- متاح للعمل، أي لديه القدرة والاستعداد للعمل.
- يبحث عن عمل، ولم يجد فرصة للعمل.

في ضوء التعاريف أعلاه يتضح بأن البطالة تتمثل في اولئك الافراد القادرين على العمل والمستعدين للمباشرة به لكنهم يبحثون عنه دون أي جدوى (بن علي وآخرون، 2021، 6 – 8).

تفسير ظاهرة البطالة:

يتم تفسير البطالة بالاعتماد على كل من التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والكينزي وكالآتي:

1- التحليل الكلاسيكي: يهتم الفكر الكلاسيكي في تحليل ظاهرة البطالة من وجودها بشكليها الاختياري والاحتكاكي وهذه النظرية تنطلق في التحليل بالاعتماد على قانون Say الذي ينص على أن العرض يوجد طلباً مقابلاً ومساوياً له لذا فأن أي زيادة في الانتاج ستؤدي بالضرورة الى زيادة في الدخل وأن المنافسة التامة ستؤدي الى تحقيق مستوى التشغيل الكامل ولكافة عناصر الانتاج وبضمنها قوة العمل (صالح ونايف، 2020، 54).

2- التحليل النيوكلاسيكي: افترضت النظرية النيوكلاسيكية حالة التوظيف الكامل لعناصر الانتاج ولم تعطي للبطالة اهتمام يذكر واعتبرت في تحليلاتها أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي (بن خليف وبن سليمان، 2017، 7).

3- التحليل الكينزي: يختلف تحليل العالم الاقتصادي جون مينارد كينز في تحليله لموضوع البطالة عن الكتاب الكلاسيك، واشار في هذا الصدد الى عدم مرونة الاجور بالارتفاع الى الأعلى او الاسفل بسبب وجود نقابات عمالية ومنظمات قانونية تعمل على حماية العمال فضلاً عن أن رؤية كينز تتمحور في امكانية تعرض العمال الى الخداع النقدي وذلك يعني بأن العمال معرضون لانخفاض قدراتهم الشرائية نتيجة لارتفاع المستوى العام للاسعار لاسيما في الاجل القصير لذا فأن التوازن وفق التحليل الكينزي يمكن أن يحصل دون مستوى الاستخدام الكامل ومع ذلك فأن كينز يقر بوجود بطالة اجبارية وتوازن في سوق العمل تتمحور عنده حالة التوازن عند مستويات مختلفة من التوظف الكامل (صالح ونايف، 2020، 55).

اسباب البطالة:

تعتبر البطالة من أهم العوامل التي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أي دولة وهي تعزى الى اسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ايضاً ويمكن أن تعزى الى اسباب داخلية وخارجية، وتختلف اسباب البطالة من دولة الى أخرى وفقاً لطبيعة هيكلها الاقتصادي وتركيبها السكاني، لذا يمكن تلخيص أهم اسباب البطالة في العراق (عمران ومراد، 2011، 5) بالآتي:

1- ارتفاع معدل النمو السكاني: شهدت اعداد السكان في العراق زيادة من 23497589 نسمة عام 2000 الى 29741977 نسمة عام 2010 والى 40222503 نسمة عام 2020، أي بمعدل نمو مستوى 3,05%(*) سنوياً خلال المدد المذكورة آنفاً، وهو معدل مرتفع قياسا بالمعدلات العالمية للنمو السكاني.

2- اخفاق خطط التنمية الاقتصادية في العراق ووقوعه تحت وطأة المديونية الخارجية يرافق ذلك هجرة أغلب رؤوس الاموال الى الخارج.

3- ارتفاع معدل نمو العمالة بنسب تفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

4- غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي وعدم وجود تطابق بين مخرجات الجامعات وحاجة المشاريع الاقتصادية والخدمية.

5- تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي صاحب ذلك تطبيق برامج الخصخصة على 140 وحدة انتاجية ومنشأة صناعية والتي أدت الى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام التي بلغ عددها نحو 4 مليون فرد.

6- تدني قيم التخصيصات الاستثمارية اللازمة لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني التي وصلت إلى 1,010,983,000 دينار وذلك عكس اثره في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي وتراجع قدرة القطاع العام في توفير فرص عمل.

أنواع البطالة:

قسم خبراء علم الاقتصاد والمختصين في شؤون العمل البطالة على الأنواع الآتية: (بن علي وآخرون، 2021، 8 – 9).

1- البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتواجد فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل وذلك يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً ولا يتأثر حجم الانتاج اذا تم الاستغناء عن الجزء الفائض وهذا يعني أن هذه الفئة تبدو ظاهرياً وكأنها تعمل لكنها لا تقدم أي اضافة للانتاج.

2- البطالة الاحتكاكية: هي تلك البطالة التي تمثل نسبة قليلة من قوة العمل تكون في حالة بطالة بسبب عنصر الزمن الذي يتطلب تحويل الخريجين الى موظفين او انها فترة الانتظار بين ترك وظيفة والالتحاق بأخرى وهذا النوع من البطالة لا ينتج عن التقصير في توفير الوظائف وفرص العمل ولا يمثل مشكلة اقتصادية الا أن بعض الافراد الذين هم ضمن الفئات المذكورة يسجلون في قوائم الافراد الراغبين في الحصول على فرصة عمل، وينشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات عن العمال من جهة واصحاب العمل من جهة أخرى لذا فأنه كلما توفرت المعلومات عنهم قصرت مدة هذا النوع من البطالة.

3- البطالة الموسمية: تنشأ هذه البطالة بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، يتخللها نشاطات اقتصادية تزداد في الموسم الذي يزداد فيه الطلب على الايدي العاملة ويتم الاستغناء عنها في مواسم أخرى.

4- البطالة الهيكلية: يقصد بهذا النوع من البطالة التعطل الذي يصيب جزء من قوة العمل بسبب التغيرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد القومي والتي تؤدي الى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة

(*) حسب المعدل أعلاه من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لعام 2021 على الموقع الاكتروني (https://www.albankaldawli.org/ar/home).

ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه، وهذا النوع من البطالة يظهر في البلدان النامية بسبب عجز الكفاءات الوطنية عن سد حاجة المجتمع من قوة العمل الفنية.

5- البطالة السلوكية: هي البطالة الناتجة عن رفض العاملين المشاركة في بعض فرص العمل والانصراف للعمل في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية غير المقبولة لهذه الوظائف.

6- البطالة الاجبارية: هي تلك الحالة التي يتعطل فيها العمال عن العمل بشكل جبري او قسري رغم انهم راغبين في العمل وقادرين عليه وبمستوى الاجر السائد وهذا النوع من البطالة يحصل عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل أي فرصة للعمل رغم بحثهم عنه وقدرتهم عليه وقبولهم بمستوى الاجر السائد فيه.

7- البطالة الاختيارية: وهي تلك الحالة التي ينسحب فيها بعض الافراد من عملهم بمحضى ارادتهم لاسباب معينة (والتي تكون على الاغلب جغرافية) أي انها تشير الى وجود افراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند مستوى الاجر السائد رغم وجود فرص عمل لهم.

اثار البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب بها في أي مجتمع لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من اثار سلبية في الافراد والمجتمع لذا يمكن حصر هذه الاثار بالآتي:

اولاً: الاثار الاقتصادية (Burlacu & other, 2021, 21-27):

1- ارتفاع عبء الاعالة بسبب انخفاض اعداد المنتجين وارتفاع اعداد المستهلكين ومن ضمنهم العاطلين عن العمل، وهذا الامر يخفض مستويات المعيشة والادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي يخفض الانتاج.

2- انخفاض مستويات الاجور: تعني البطالة تفوق عرض العمل على الطلب عليه وذلك يؤدي الى تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض مستويات الاجور.

3- تسهم البطالة في خسارة تتمثل في الفقدان التدريجي لمهارات وخبرات العاملين الماهرين في المجالات الفنية لأن الخبرة والمهارة تنمو بالاستخدام مع الزمن، يرافق ذلك تعرض العمال الماهرين لمواجهة وسائل تكنولوجية حديثة.

4- تؤدي البطالة الى تراجع او تناقص في قيمة رأس المال البشري ذات الانتاجية العالية الا أن البطالة وتوقف الفرد عن العمل لفترة طويلة يؤدي الى اصابة خبراته بالتراجع والاضمحلال ويصبح أقل انتاجيةً وعطاءً حتى لو عاد الى العمل.

5- الهدر في الموارد الانتاجية تمثل البطالة موارد انتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً وبذلك فهي تعد خسارة مادية وهدر في الموارد الانتاجية غير المستغلة.

ثانياً: الاثار الاجتماعية:

تتمثل الاثار الاجتماعية للبطالة بالآتي:

1- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل وهذا ما اثبتته الدراسات الاحصائية بأن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر في معدلات الجريمة في المجتمع والجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع أما بسبب معالجتها او نتائجها فمعالجتها تتطلب تخصيص موارد اقتصادية للانفاق على الاجهزة الامنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الارواح والاموال (Gangl, 2006, 992).

2- تؤدي طول فترات البطالة الى زيادة تناول المخدرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبأ على الموارد الاقتصادية من جهة وسبباً من اسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين عن العمل لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى (Malakwane, 2012, 19).

3- ارتفاع حالات الاصابة بالأمراض النفسية بين العاطلين عن العمل والتي تؤدي الى تفشي حالات العنف العائلي والانتحار والتفكك الاسري وما يتبع ذلك من ظواهر سلبية منها تشرد الاطفال او انحرافهم الاخلاقي (عقون، 2010، 13 – 14).

ثالثاً: الاثار السياسية:

تتمثل الاثار السياسية للبطالة بالآتي:

1- يظهر التأثير السياسي للبطالة من خلال ظهور الاستبداد السياسي لأن المواطن في حالة عدم حصوله على فرصة عمل التي تعد المصدر الاساس والوحيد لمواصلة حياته يغيب عنه الوعي السياسي ولا يتمكن من ممارسة حقوقه السياسية بفعالية عالية.

2- ضعف الوحدة والشعور الوطني وهذه الحالة تؤثر بالاتجاه السلبي للمواطن وافراد المجتمع، فضلاً عن أن البطالة تغرس الفكر التطرفي بين افراد المجتمع (بن علي وآخرون، 2021، 2).

المبحث الثالث

مواد وطرائق العمل

1- توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير

من اجل تقدير وتفسير اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات البطالة في العراق خلال المدة 2000–2021 تم اعتماد نموذج قياسي تضمن عدد من المتغيرات المستقلة شملت كل من قيم الناتج المحلي الاجمالي X_1 وعدد السكان X_2 ومعدل التضخم X_3 وقيم الانفاق الحكومي X_4 فيما اعتمدت معدلات البطالة كمتغير معتمد Y خلال مدة البحث (*) وقد تم استخدام عملة الدولار لكافة قيم المتغيرات النقدية المذكورة وتلافي استخدام العملة المحلية التي قد تعطي نتائج مضللة، ولاغراض التقدير والتحليل تم استخدام اختبارات الاستقرارية للكشف عن رتبة تكامل المتغيرات واختبار جذر الوحدة بهدف اعتماد النموذج المناسب حسب النتائج التي تم الحصول عليها وباستخدام البرنامج الاحصائي E-veiws10 واختباراته كونه يعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية (كاظم ومسلم،2002، 2–16)، وفيما يلي شرح للمتغيرات المستقلة المذكورة آنفا وكيفية تأثيرها في معدلات البطالة في العراق مع التوضيح المسبق لطبيعة العلاقة بينها وبين المتغير المعتمد على وفق مفاهيم النظرية الاقتصادية:

1. **الناتج المحلي الاجمالي:** يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه القيمة السوقية لكافة انواع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي غالبا ما تكون سنة واحدة، وهذه الفكرة تعني كافة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع على البقعة الجغرافية للوطن، وقد برزت هذه الفكرة في العقود الاخيرة بعد تزايد معدلات الهجرة العمالية دوليا. يعد الناتج المحلي الاجمالي احد المؤشرات المهمة التي تعبر عن

(*) جمعت بيانات المتغيرات المذكورة آنفاً من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر الآتي:
البنك الدولي، 2000-2021 على الموقع (https://www.albankaldawli.org/ar/home).

مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، لذا فان زيادة قيم الناتج المحلي الاجمالي تعني احد المؤشرات الدالة عن نمو وتطور الاقتصاد وفيه تأخذ البطالة معدلات منخفضة، اما في حالة انخفاض قيم الناتج المذكور فذلك يدل على تراجع النشاط الاقتصادي للدولة، وفي هذه الحالة تأخذ البطالة معدلات مرتفعة (عواد، 2015، 212–216)، لذا نتوقع ان تكون العلاقة عكسية بين المتغيرين.

2. **عدد السكان:** يعتبر العراق من البلدان النامية ذات معدل نمو سكاني كبير مما يترتب على ذلك زيادة في اعاد الافراد النشطون اقتصاديا وذلك يعني زيادة عرض العمل، وان الزيادة في اعداد السكان تؤدي الى زيادة في معدلات الولادات وانخفاض في معدلات الوفيات وذلك يؤدي الى حدوث تغير في التركيب السكاني للبلد الذي ترتفع فيه نسبة الاطفال وصغار السن ممن هم دون سن 15 عام الى المجموع الكلي للسكان، وينتج عن ذلك زيادة في اعداد الافراد المعالين في المجتمع وزيادة اعباء القوى العاملة اي يزداد اعداد المستهلكين على اعداد المنتجين، لذا ترتفع معدلات البطالة مع كل زيادة في اعداد السكان وهي السمة السائدة في اغالب البلدان النامية ذوات اعداد السكان الكبيرة، لذا نتوقع ان تكون علاقة هذا المتغير طردية مع المتغير المعتمد (محمود وعبد اللطيف، 2017، 269–280).
3. **التضخم:** يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم البلدان النامية لاسباب تتعلق بطبيعة هيكلها الاقتصادي واندماجها بالسوق العالمية وخضوعها لمواصفات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وهذا الوضع ابعد هذه البلدان عن ادارة اقتصاداتها وفسح المجال للاستثمارات الاجنبية والشركات متعددة الجنسية للتسلل الى اقتصاداتها، وفي الوقت الذي تعاني البلدان النامية من ضعف في وسائل الاتصالات وتبادل المعلومات والعوائق المترتبة على حرية انتقال الافراد تتسارع الدول المتقدمة بتوسيع نطاق الاستثمارات في اسواقها الدولية بعد ان تحررت اسواقها الوطنية بهدف اشباع حاجات رؤوس الاموال فيها (بطاينة، 1999، 41).

نستنتج مما سبق ان تاثير المتغيرات الاقتصادية الدولية في اقتصادات دول عينة البحث قد عمل على زيادة دفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها وهذا النوع من الشركات غالبا ما تتجه نحو مشاريع غير انتاجية او خدمية بحيث يتحقق منها ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة (Myint, 1979, 106)، لذا نتوقع ان تكون العلاقة طردية بين كلا المتغيرين.

4. **الانفاق الحكومي:** يقصد بالانفاق الحكومي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة بهدف اشباع حاجات عامة فضلا عن تحقيق هدف آخر هو تدخلها الاقتصادي والاجتماعي في ادارة المجتمع اي ان الانفاق الحكومي هو احد الاذرع التي تستخدمها الدولة لرفع مقدرة الاقتصاد على النمو والتطور، اذ تعتبر الحكومة اكبر مشتري في السوق الوطنية لا سيما في الدول النفطية مثل العراق الذي يتميز بتركز عوائد الثروات الطبيعية والوطنية في خزائن حكوماتها وهذه الثروات عادة ما تكون الريع الاكبر ان لم يكون المصدر الوحيد لتوريد العوائد الى هذه الدول، لذا فان الحكومة تعتبر هي الاغنى والاكثر انفاقا مقارنة باي طرف آخر

(Trang Ho, 2015, 8)، يتضح مما سبق ان الانفاق الحكومي هو احد انواع الاستثمار الذي تقوم به الدولة من خلال شراء الآلات والمعدات والاصول الانتاجية اللازمة لزيادة الانتاج على اعتبار ان هذه الاجراءات تؤدي الى توفير اكبر قدر ممكن من فرص العمل، لذا نتوقع ان تكون علاقة هذا المتغير عكسية مع معدل البطالة.

نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدل البطالة في العراق للمدة 2000-2021

من اجل تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدل البطالة في العراق تم اعتماد النموذج القياسي المشار اليه سابقا وقد اجريت عليه الاختبارات الاحصائية والقياسية على وفق الخطوات الآتية:

1. **اختبار السكون (جذر الوحدة) او استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات:** تعد عملية اختبار استقرارية او سكون السلاسل الزمنية من اهم الطرائق الواجب اجراءها قبل القيام بعملية التقدير اذ توجد العديد من هذه الطرائق للكشف عن استقرارية متغيرات الدراسة والتي يمكن تقسيمها الى:

أ. **الرسم البياني للسلاسل الزمنية:** يعد المنحنى البياني للسلاسل الزمنية اشارة اولية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، فاذا كان المنحنى يظهر اتجاها عاما الى الاعلى او الى الاسفل فذلك يشير الى تغير متوسطها عبر الزمن اي ان السلسلة الزمنية غير مستقرة وكما في الشكل (1) الذي يوضح بان جميع المتغيرات غير مستقرة ما عدا متغير قيم الانفاق الحكومي X4 وكما موضح ذلك ايضا في الجدول (1) لاختبار جذر الوحدة حسب نموذج PP، وعند أخذ الفرق الأول للمتغيرات فقد استقرت جميعها وكما يتضح ذلك في الشكل (2) والجدول (1) ايضا.

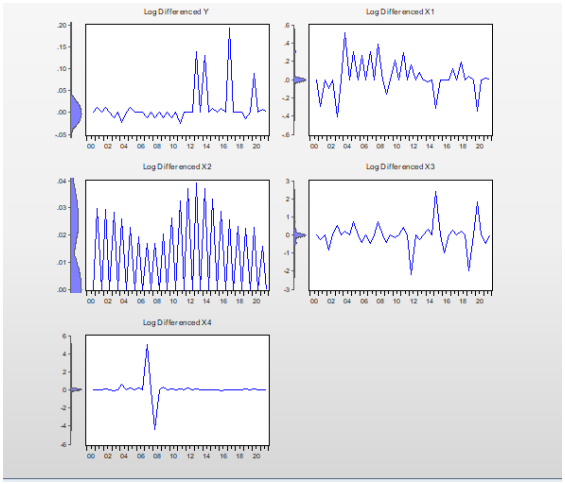

(1)

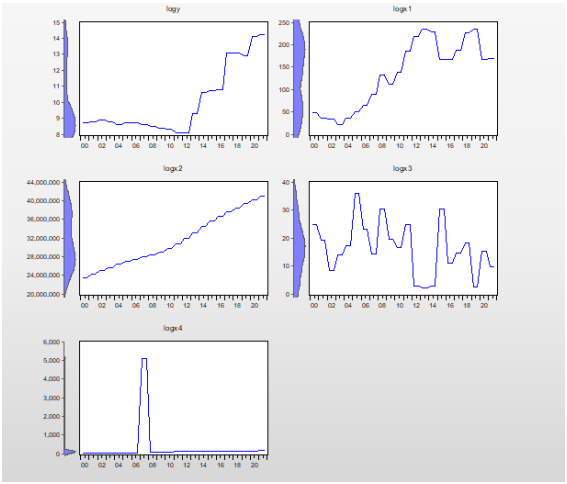

(2)

الجدول (1)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level				
		LOGY	LOGX1	LOGX2	LOGX3	LOGX4
With Constant	t-Statistic	0.7077	-1.2565	1.0264	-3.3232	-3.5962
	Prob.	*0.9910*	*0.6410*	*0.9962*	*0.0199*	*0.0099*
		n0	n0	n0	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1470	-1.6323	-1.9074	-3.5178	-3.5464
	Prob.	*0.9086*	*0.7633*	*0.6334*	*0.0500*	*0.0469*
		n0	n0	n0	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.9286	0.1121	9.8434	-1.6171	-3.5536
	Prob.	*0.9858*	*0.7129*	*1.0000*	*0.0990*	*0.0007*
		n0	n0	n0	*	***

		At First Difference				
		d(LOGY)	d(LOGX1)	d(LOGX2)	d(LOGX3)	d(LOGX4)
With Constant	t-Statistic	-6.8309	-6.4641	-13.1803	-12.0459	-14.8589
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.6004	-6.4584	-14.5122	-11.6833	-14.9963
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.4184	-6.4255	-7.1337	-11.1057	-15.2472
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***

تم اجراء اختبار جذر الوحدة حسب نموذج PP كونه احدث النماذج وافضلها، وكانت فيه أفضل فترة ابطاء وحسب معيار AIC هي 3 وكما يتضح ذلك في الجدول (2)

الجدول (2)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGY LOGX1 LOGX2 LOGX3 LOGX4
Exogenous variables: C
Date: 09/04/22 Time: 10:04
Sample: 2000S1 2021S2
Included observations: 41

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1431.905	NA	1.90e+24	70.09294	70.30192	70.16904
1	-1262.394	289.4101	1.67e+21	63.04360	64.29743	63.50017
2	-1184.334	114.2334	1.33e+20	60.45533	62.75402	61.29239
3	-1124.260	73.26075*	2.79e+19*	58.74441*	62.08797*	59.96195*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

يتضح من الجدول اعلاه بان افضل نموذج هو ARDL (4,4,4,4,0) وكما في الجدول (3)

الجدول (3) معادلة تفسير قيم ARDL وF وD-W وR^2

Dependent Variable: LOGY
Method: ARDL
Date: 09/04/22 Time: 10:03
Sample (adjusted): 2002S1 2021S2
Included observations: 40 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGX1 LOGX2 LOGX3 LOGX4
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGY(-1)	0.330193	0.170349	1.938330	0.0676
LOGY(-2)	0.234444	0.192330	1.218965	0.2378
LOGY(-3)	0.020246	0.169021	0.119782	0.9059
LOGY(-4)	-0.322044	0.160662	-2.004482	0.0595
LOGX1	-0.012817	0.003404	-3.765394	0.0013
LOGX1(-1)	0.001438	0.003298	0.436133	0.6677
LOGX1(-2)	0.005685	0.003819	1.488825	0.1529
LOGX1(-3)	-0.000604	0.003845	-0.156976	0.8769
LOGX1(-4)	-0.009682	0.003522	-2.749138	0.0128
LOGX2	-2.20E-06	1.09E-06	-2.028225	0.0568
LOGX2(-1)	5.82E-07	1.16E-06	0.502100	0.6214
LOGX2(-2)	4.55E-06	1.75E-06	2.602772	0.0175
LOGX2(-3)	-7.16E-07	1.18E-06	-0.604155	0.5529
LOGX2(-4)	-1.78E-06	1.11E-06	-1.608051	0.1243
LOGX3	-0.024782	0.008507	-2.913177	0.0089
LOGX3(-1)	0.003017	0.008795	0.343076	0.7353
LOGX3(-2)	-0.027647	0.010129	-2.729489	0.0133
LOGX3(-3)	0.010652	0.010172	1.047229	0.3081
LOGX3(-4)	0.025151	0.011096	2.266747	0.0353
LOGX4	-0.000195	5.90E-05	-3.310501	0.0037
C	-3.714843	1.129558	-3.288759	0.0039

R-squared	0.981450	Mean dependent var	10.12500
Adjusted R-squared	0.962449	S.D. dependent var	2.131780
S.E. of regression	0.282419	Akaike info criterion	0.614707
Sum squared resid	1.515445	Schwarz criterion	1.501369
Log likelihood	8.705859	Hannan-Quinn criter.	0.935296
F-statistic	110.1548	Durbin-Watson stat	1.760746
Prob(F-statistic)		0.000000	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

اختبار التكامل المشترك Test Bound

بعد اجراء اختبار فترة الابطاء وهي الفترة الثانية لاعتماد منهجية تصحيح الخطأ تطلب ذلك اعتماد اختبار التكامل المشترك Test Bound وهي المرحلة الثالثة للشروط الاساسية لاختبار المنهجية (ECM)، اذ كانت قيمة F-static الجدولية 4.428070 وهي اكبر من جميع القيم في الاختبار للحدود العليا والدنيا ما عدا القيمة العليا عند 1%، وهذا يعتبر مقبول اقتصاديا في اجراء اختبار التكامل المشترك.

الجدول (4)

ARDL Bounds Test
Date: 09/04/22 Time: 10:05
Sample: 2002S1 2021S2
Included observations: 40
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.428070	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

وفيما يخص الاختبارات التشخيصية يلاحظ من الجدول الآتي ان النموذج قد تجاوز المشاكل القياسية فضلا عن خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين ودقة تشخيص النموذج والتوزيع الطبيعي للمتغيرات وكما في الجدول الآتي:

الجدول (5)

المشاكل القياسية	الاختبار	القيمة	الاحتمالية
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey test LM	0.1721	6.695
عدم ثبات التباين	ARCH test	0.2232	1.422
دقة التشخيص	Ramsey Reset test	0.1723	1.321

استنادا الى ما سبق فان وجود علاقة تكامل مشترك وخلو النموذج من المشاكل القياسية تسمح لنا بالانتقال الى مرحلة منجية تصحيح الخطأ ECM وكما في الجدول الآتي:

الجدول (6)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOGY
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 0)
Date: 09/04/22 Time: 10:10

Sample: 2000S1 2021S2
Included observations: 40
Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGY(-1))	0.067354	0.165889	0.406020	0.6893
D(LOGY(-2))	0.301798	0.162718	1.854737	0.0792
D(LOGY(-3))	0.322044	0.160662	2.004482	0.0595
D(LOGX1)	-0.012817	0.003404	-3.765394	0.0013
D(LOGX1(-1))	-0.005685	0.003819	-1.488825	0.1529
D(LOGX1(-2))	0.000604	0.003845	0.156976	0.8769
D(LOGX1(-3))	0.009682	0.003522	2.749138	0.0128
D(LOGX2)	-0.000002	0.000001	-2.028225	0.0568
D(LOGX2(-1))	-0.000005	0.000002	-2.602772	0.0175
D(LOGX2(-2))	0.000001	0.000001	0.604155	0.5529
D(LOGX2(-3))	0.000002	0.000001	1.608051	0.1243
D(LOGX3)	-0.024782	0.008507	-2.913177	0.0089
D(LOGX3(-1))	0.027647	0.010129	2.729489	0.0133
D(LOGX3(-2))	-0.010652	0.010172	-1.047229	0.3081
D(LOGX3(-3))	-0.025151	0.011096	-2.266747	0.0353
D(LOGX4)	-0.000195	0.000059	-3.310501	0.0037
CointEq(-1)	-0.737161	0.155313	-4.746308	0.0001

Cointeq = LOGY - (-0.0217*LOGX1 + 0.0000*LOGX2 -0.0185*LOGX3 -0.0003*LOGX4 -5.0394)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	-0.021676	0.004041	-5.364627	0.0000
LOGX2	0.000001	0.000000	12.675654	0.0000
LOGX3	-0.018460	0.020911	-0.882818	0.3884
LOGX4	-0.000265	0.000086	-3.090423	0.0060
C	-5.039391	1.351705	-3.728175	0.0014

يمكن توضيح ما ورد آنفا بالجدول الآتي:

الجدول (7) المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2000-2021)

السنة	معدل البطالة %	قيم الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار	عدد السكان نسمة	معدل التضخم %	قيم الانفاق الحكومي مليون دولار
2000	8.70	48.36	23497589	24.60	12.27
2001	8.80	36.18	24208178	19.10	12.80
2002	8.90	32.93	24931922	8.20	14.35
2003	8.80	21.92	25644503	13.90	12.78
2004	8.60	36.63	2631838	17.30	22.81
2005	8.70	49.95	26922279	35.90	28.72
2006	8.70	65.14	27448124	23.00	34.42
2007	8.60	88.84	27911242	14.40	50.88
2008	8.50	131.61	28385739	30.20	63.06
2009	8.40	111.66	28973157	19.50	81.86
2010	8.30	138.52	29741977	16.60	87.77
2011	8.10	185.75	30725305	24.70	101.72
2012	8.00	218.00	31890012	2.70	123.02
2013	9.30	234.64	33157061	0.09	131.61
2014	10.60	228.42	34411949	2.80	137.21
2015	10.70	166.77	35572269	30.20	123.99
2016	10.80	166.60	36610632	11.10	125.32
2017	13.00	187.22	37552789	14.70	126.86
2018	13.00	227.37	38433604	18.20	135.10
2019	12.90	235.10	39309789	2.50	145.51
2020	14.10	166.76	402225.3	15.20	148.66
2021	14.20	169.488	40864642	9.6	152.48

المصدر: البنك الدولي لعام 2021 على الموقع الاكتروني(https://www.albankaldawli.org/ar/home).

نتائج التقدير الكمي لاثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات البطالة في العراق للمدة 2000-2021.

اعطت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة افضل تقدير لاثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدل البطالة في العراق وخلال مدة البحث كالاتي:

$$\text{Log } Y=-5.039 \; -0.021 \; \text{Log}X_1+0.001 \; \text{Log}X_2-0.018 \; \text{Log}X_3-0.002 \; \text{Log}X_4$$

$$t^* \quad -(3.728)-(5.364) \quad (12.675) \quad -(0.882) \quad -(3.090)$$

$$R^{-2}=0.96 \; F=110.154 \; D\text{-}W=1.760$$

اوضحت القوة التفسيرية للنموذج المقدر بان 96% من التغيرات التي تحصل في معدل البطالة في العراق وخلال مدة البحث تفسير بواسطة التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، واوضحت قيمة F المحسوبة معنوية النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، ولم تظهر مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية بحسب اختبار دربن– واطسون، كذلك لم تظهر مشكلة تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة بحسب اختبار كلاين.

بلغت مرونة[*] قيم الناتج المحلي الاجمالي X_1 بـــ 0.021 وحدة، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ونتائج دراسة الاقتصادي مناصير، 2022 التي أوضح فيها العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي مفسراً ذلك بالاعتماد على قانون الاقتصادي الأمريكي (ارثر اوكون) الذي أشار فيه بان معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مقرونة بمعدلات العرض والطلب فأي زيادة في الطلب تؤدي الى زيادة في الإنتاج وذلك يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي على اعتبار ان الزيادة في الطلب ترتبط بزيادة الإنتاجية والطلب على الايدي العاملة وخفض معدلات البطالة (مناصير،2022، 4–6).

وبلغت مرونة عدد السكان X_2 بـــ 0.001 وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ودراسة كل من احمد ويوسف2020 التي اوضحا فيها بان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل ولا سيما في البلدان النامية بسبب قلة أعداد المشاريع والمؤسسات الإنتاجية والخدمية القادرة على استيعاب الخريجين والعاطلين عن العمل، وأوصى الباحثان بضرورة تمويل المشروعات الإنتاجية القائمة ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النامية ولاسيما في مجال تخطيط وهيكلية القوة العاملة لإمكانية استيعاب العاطلين عن العمل فيها (احمد ويوسف، 2020، 30–58).

وبلغت مرونة معدل التضخم X_3 بـــ 0.018 وحدة، والاشارة السالبة المعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على العلاقة العكسية بين المتغيرين، إذ يعد متغيري التضخم والبطالة محددان يشيران الى طبيعة الظروف الاقتصادية للدولة فعندما تكون نسبة البطالة في بلد ما مرتفعة فان قوة النقابات العمالية فيها ستكون منخفضة ويصعب عليها المطالبة برفع أجور العمال لان أصحاب العمل يمكنهم تشغيل عمال اخرين بدلا من دفع أجور مرتفعة وذلك يؤدي الى جعل تضخم الأجور منخفضا ويقلل من تكاليف الإنتاج ويخفض أسعار السلع والخدمات وكذلك يخفض من معدلات التضخم (سعود،2017، 2–6).

وبلغت مرونة قيم الاتفاق الحكومي X_4 بـــ 0.002 وحدة، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ودراسة سفيان وفاطمة التي أوضحا فيها ان زيادة الانفاق العام له أهمية بالغة في رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة اعداد المنشآت الجديدة وتمويل المنشآت القائمة والمعطلة عن العمل، فضلا عن اعتماد سياسات ضريبية صحيحة تمول بها مشاريعها الانتاجية والخدمية بهدف توفير مناصب وفرص عمل جديدة تحقق بواسطتها اكبر قدر ممكن من الاستقرار والتوازن في اسواق العمل (سفيان وفاطمة، 2021، 72–92).

[*] تحسب المرونات في الدوال اللوغاريتمية المزدوجة بالطريقة الاتية: $ep=\beta i$

الاستنتاجات

1-تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات خارجية تمثلت في هبوط أسعار النفط والتي نتج عنها اختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وتراجع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مما نتج عن ذلك ارتفاع في معدلات البطالة.

2- انفتاح العراق اقتصاديا على العالم الخارجي منذ عام 2003 وتعرضه الى موجات تضخم مرتفعة ناتجة عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد)وذلك أدى الى رفع تكاليف الإنتاج الى الحد الذي جعل أسعار السلع المحلية تفوق أسعار نظائرها المستوردة مما عطل عمل جهاز الإنتاج المحلي وذلك ادى إلى رفع معدلات البطالة .

3- ارتفاع معدلات النمو السكاني في العراق بنسب تفوق النسب الطبيعية العالمية خلال المدة 2003 -2014 رافق ذلك تدخل عدد من العوامل السياسية والاجتماعية التي ادت إلى مضاعفة اعداد العاملين في القطاع الحكومي ثلاثة مرات في حين يعجز القطاع الخاص عن استيعاب الحدود الدنيا من الايدي العاملة وذلك أدى الى تزايد حدة التنافس على فرص العمل في القطاع العام وارتفاع معدلات البطالة .

4- أوضحت نتائج الجانب العملي معنوية متغير قيم الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان وقيم الانفاق الحكومي في التأثير في معدل البطالة في العراق، ولم تظهر معنوية معدل التضخم ومنها يتضح بان عدد السكان كان الأكثر تأثيراً في معدل البطالة .

التوصيات

1-تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع انتاج وتصدير النفط الخام والعمل على توظيف الإيرادات النفطية في زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات فضلا عن القطاع الخاص كونها قادرة على تشغيل الجزء الأكبر من الايدي العاملة العاطلة عن العمل

2- دعم القطاع الخاص بمختلف السبل والوسائل وتوسيع نطاق الاستثمارات في البلد لتوفير اكبر قدر ممكن من فرص العمل فضلا عن الحد من الاستيراد الاجنبي بهدف السماح للقطاع الخاص في الانتاج والتوسع لما ذلك من دور كبير في خفض معدلات البطالة.

3- التنسيق بين مخرجات التعليم وحاجة السوق المحلية من الايدي العاملة والحد من حالات تسرب الطلاب من المدارس بهدف رفد سوق العمل بالكفاءات والشباب المتعلم والاهتمام بالجوانب التدريبية والتطبيقية والعمل الميداني للطلبة.

4-توظيف شركات البناء والاستثمار المحلية في تحسين واقع البنية التحتية في العراق والمتمثلة في قطاعات الماء والكهرباء والطاقة والنقل وبقية القطاعات الأخرى لما لذلك من دور بالغ الأهمية في الحد من ظاهرة البطالة.

المصادر:

- احمد، صلاح محمد إبراهيم ومحجوب المبارك يوسف، 2020، محددات البطالة وأثرها على النمو السكاني والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية السودان خلال الفترة 2010–2019،مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث ،العدد16،الخرطوم .
- بطاينة، ابراهيم، 1999، العولمة وتاثيراتها على الاقطار العربية، مجلة اليرموك، العدد 63، عمان، الاردن.
- بن خليف، طارق ومحمد بن سليمان، 2017، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980 – 2014، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد الأول.
- بن علي، صالح ورشيد غالية وكمال مصباحي، 2021، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر.
- البنك الدولي لعام 2021 على الموقع الاكتروني (https://www.albankaldawli.org/ar/home).
- حجي، آواز وزكي متي عقراوي، 2020، الاثار الاقتصادية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة في العراق للفترة (2003 – 2017): دراسة قياسية، مجلة جامعة نوروز للدراسات الاكاديمية، 9(3).
- سعود، ضياء حسين، 2017، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003 – 2014)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 55.
- سفيان، هواري ونقال فاطمة،2021، اثر الانفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)، دراسة قياسية باستخدام نموذج Ardl ،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 5، العدد 1.
- صالح، حميد علي وعبدالقادر نايف، 2020، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003 – 2018، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد 15، العدد 50.
- عقون، سليم، 2010، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر.
- عمران، بشراير وتهتان مراد، 2011، اثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول العربية (دراسة قياسية باستعمال نماذج بانال) ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خلال الفترة 15 – 16 نوفمبر، 2011، جامعة المسيلة، الجزائر.
- عواد، نوف علي، 2015، تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل الازمات الاقتصادية العراق حالة دراسية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 16.
- كاظم، اموري هادي وباسم شلبية مسلم ،2002 ،القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق ، مكتبة دنيا الامل، بغداد .

- محمود، صباح فيحان وقتيبة ماهر محمود عبد اللطيف، 2017، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003–2013)، دراسة قياسية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 38.
- مناصير، محمد، 2022، علاقة البطالة بالناتج المحلي الإجمالي على الموقع الالكتروني www.mawdoo3.com.
- Burlacu, S., Diaconu, A., Balu, E. P., & Gole, I. (2021). The economic and social effects of unemployment in Romania. *Revista de Management Comparat International*, *22*(1).
- Gangl, M. (2006). Scar effects of unemployment: An assessment of institutional complementarities. *American Sociological Review*, *71*(6).
- Malakwane, C. T. (2012). *Economic and social effects of unemployment in South Africa: Prospects for the future* (Doctoral dissertation, Tshwane University of Technology).
- Myint, Hla, 1979, Export & Economic Development of less Developed Countries, Larma Adelman, Economic & Growth Resource Preceding of the Fifth world Congress of the International Economic Association Held in Tokyo, Japan, Vol.4 Martins Press, New York.
- Trang Ho, Ky, 2015, How rising interest rates witt affect the stock market and your investments, http://www.forves.com/sites/trangho.